

صلاحيات الوزير السلجوقي في الدولة العباسية في العهد السلجوقي (٤٤٧-٥٩٠ هـ / ١٠٥٥-١١٩٣ م)

م.م. زينب خضير عباس القره غولي

كلية التربية الأساسية/جامعة بابل

The Powers of the Seljuk Minister in the Abbasid State During the Seljuk Era (447-590 AH / 1055-1193 AD)

Asst. Lec. Zainab Khader Abbas Al-Qaraghoul

College of Basic Education/University of Babylon

roshanbilal22@gmail.com

الملخص

تُعَدُّ الوزارة مؤسسة إدارية استحدثت لأول مرة في العصر العباسي، وقد كان الوزير خير عون للخليفة، إذ يحمل كثيرًا من أعباء الدولة، فهو يتولَّى تسيير الشؤون الإدارية والمالية، وبذلك أصبحت مرتبة الوزير تلي منصب الخلافة.

وكان سلاطين السلاجقة حريصين في اختيار وزرائهم، وحددوا بعض الصفات التي يجب أن تتوفر في الوزير؛ لأن أغلب السلاطين كانوا غير ملمين بالعلوم والمعارف واللغة والفقه، وبطبيعة المؤسسات الإدارية، وكيفية إدارة أمور العباد، فأوكلوا هذه المهام لوزرائهم لتسيير المهام السياسية والإدارية والمالية، بينما بقيت أمور الجيش والحرب بأيدي السلاطين؛ لأنهم بطبيعتهم رجال حرب.

ونبع أهمية منصب الوزارة السلجوقية، من كونه كان متوليًا رأس السلطة المدنية الإدارية والمالية، وله أحيانًا نفوذ على الجيش، وكان له صلاحيات كبيرة في الدولة السلجوقية.

الكلمات المفتاحية: (الدولة العباسية، السلاجقة، الوزير السلجوقي، السلطان السلجوقي، الخليفة العباسي).

Abstract

The ministry is an administrative institution first established during the Abbasid era. The minister was a key supporter of the caliph, shouldering many of the state's burdens. He was responsible for managing administrative and financial affairs, and thus the minister's rank came to be second only to the caliphate.

The Seljuk sultans were careful in choosing their ministers, and they specified certain qualities that the minister must possess, because most of the sultans were not familiar with sciences, knowledge, language, jurisprudence, the nature of administrative institutions, and how to manage people's affairs. They entrusted these tasks to their ministers to manage

political, administrative and financial affairs, while the affairs of the army and war remained in the hands of the sultans, because they were by nature men of war.

The importance of the Seljuk ministerial position stemmed from the fact that he was the head of the civil, administrative, and financial authority. He sometimes had influence over the army and held significant powers within the Seljuk state.

Keywords: (Abbasid state, Seljuks, Seljuk minister, Seljuk sultan, Abbasid caliph).

المقدمة

دخل السلاجقة بغداد عام (٤٤٧هـ)، حيث توفرت الأجواء المناسبة لدخولهم، ليحلوا محل أسلافهم من الغزاة البويهيين، إذ كانت الفتن والاضطرابات شائعة في بغداد، لا سيّما فتنة البساسيري الذي هدّد الخليفة العباسي، طالباً منه ترك بغداد.

فقد كاتب طغرل بك الخليفة العباسي القائم بأمر الله، طالباً منه الاعتراف به حاكماً شرعياً في بلاد ما وراء النهر، وبذلك ضمن السلاجقة تأييد الخلافة؛ تمهيداً لمدّ نفوذهم إلى العراق، وفعلاً بدأت تطّلع طغرل بك ومحاولة دخوله بغداد، فاستغل الوضع السيء جداً فيها في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، مما سهّل مهمة السلاجقة في دخولهم، وإقامة دولتهم بها بدلاً من البويهيين، مستغلاً فتنة البساسيري، بعد أن أرسل الخليفة القائم بأمر الله بطلبه؛ لإنقاذ الخلافة العباسية من هذه الفتنة.

وبذلك نال السلطان السلجوقي مكانة عالية في بغداد، إذ أصبح الحاكم الفعلي فيها، إذ أصبحت جميع الأمور السياسية والاقتصادية والإدارية والعسكرية بيده، ولم يبق للخليفة العباسي إلا ذكر اسمه في الخطبة.

وعاد بذلك نظام الوزارة، وبدأ الخليفة بتعيين وزير له إلى جانب وزير السلطان، الذي كان من أهم المناصب الإدارية؛ لأن الوزير كان يترأس جميع موظفي الديوان، ويشرف على جميع شؤون الدولة، ويرأس جميع العاملين فيها، ويمكنه توجيه سياستها في الداخل والخارج.

فبرز خلال هذا العصر وجود وزيرين في آن واحد، أحدهما للخليفة العباسي والآخر للسلطان السلجوقي، إذ كان الأخير أكثر نفوذاً وقوة؛ لأنه استمد قوته من السلطان السلجوقي، صاحب النفوذ الفعلي في بغداد.

اقتضت خطة البحث تقسيمه إلى: (مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة). تضمن التمهيد موضوع: (ظهور السلاجقة، وعلاقتهم بالخلفاء العباسيين)، ودرس المبحث الأول موضوع: (الصلاحيات الإدارية). وتضمن المبحث الثاني موضوع: (الصلاحيات السياسية). وشمل المبحث الثالث موضوع: (الصلاحيات المالية). أما المبحث الرابع والأخير فدرس موضوع: (الصلاحيات العسكرية).

التمهيد

ظهور السلاجقة، وعلاقتهم بالخلفاء العباسيين

السلاجقة هم من القبائل التركية، إذ يعود أصلهم إلى قبيلة قنق، وهي إحدى قبائل الغز (الثلاثة والعشرين)، الذين يُشكلون فرعاً من الأتراك. وقد بدأت هذه القبائل بترك موطنها الأصلي بسهول تركستان، والإقامة في بلاد ما وراء النهر منذ القرن الثاني للهجرة^(١).

وبدأت قوة السلاجقة تزداد يوماً بعد يوم، لا سيّما بعد أن تمكّن زعيمهم طغرل بك^(٢) (٤٢٩-٤٥٥ هـ) من إقامة دويلة في إقليم خراسان ومما يجاورها في عام (٤٢٩ هـ)^(٣)، وأطلق على نفسه لقب (سلطان)^(٤). ولم يكتفِ بذلك وإنما وتحت ظروف حرجية مرّت بها الخلافة العباسية في زمن الخليفة القائم بأمر الله^(٥) (٤٢٢-٤٦٧ هـ)، تمكّن أن يوسّع نفوذه في إيران^(٦). وفي عام (٤٤٧ هـ) عندما بدأت الفتن والاضطرابات في بغداد والصراع حول الوظائف الإدارية والمناصب -ومن أهمها فتنة^(٧) البساسيري^(٨)-، تمكّن السلاجقة من دخول بغداد، وخطب لطرغل بك إلى جانب اسم الخليفة العباسي^(٩).

وقد تظاهر السلاجقة بأنهم جاءوا لإنقاذ الخلافة العباسية، وحقيقة أمرهم أنهم كانوا غزاة طامعون، فسرعان ما ساءت علاقتهم بالخلافة التي تظاهروا حرصهم على احترامها، فقد تملّص طغرل بك عن عهوده، وألقى القبض على الأمير الرحيم أبي نصر خسرو البويهي^(١٠) (٤٣٩-٤٤٦ هـ) وقتله بالري عام (٤٥٠ هـ)^(١١). وفضلاً عن ذلك، فإن السلاجقة عندما دخلوا بغداد، قاموا بنهب دور عدد من الخاصة والعامة، والاعتداء على الأهالي^(١٢).

كما تجاوز السلطان السلجوقي تقاليد الخلافة، إذ طلب الزواج من ابنة الخليفة^(١٣)، غير أن الخليفة رفض في بادئ الأمر، ما دفع الأخير أن يأمر وزيره عميد الملك^(١٤) بأن يضيق الخناق اقتصادياً على الخليفة، وذلك بأن يقبض على القطائع العائدة له، ولم يترك له سوى الجزء القليل^(١٥). لذا وافق الخليفة على طلب السلطان، وتم الزواج عام (٤٥٥ هـ)^(١٦).

وكان السلاطين يهدفون من وراء المصاهرة إلى أن يرتبطون بالخلافة العباسية برابطة وثيقة؛ لتحقيق رغباتهم الشخصية، ولذا أصبح الخليفة العباسي ألعوبة بيد سلاطين السلاجقة، فلم يبق له سلطة سوى ذكر اسمه في الخطبة، ونقش اسمه على السكة، والقيام ببعض المهام الدينية^(١٧)، لا سيما بعد التفويض الذي منحه الخليفة القائم بأمر الله عام (٤٥٠هـ) للسلطان السلجوقي^(١٨). غير أن العلاقات تأزمت بين الخليفة العباسي المقتدي بأمر الله^(١٩) (٤٦٧-٤٨٧هـ) وبين السلطان السلجوقي ملك شاه^(٢٠) (٤٦٥-٤٨٥هـ)؛ لأن الأول رفض رغبة السلطان بجعل ابن الخليفة من زوجته بنت السلطان ولياً للعهد^(٢١). إلا أن الخليفة استجاب لطلب السلطان، معترفاً بمحمود ملك شاه سلطاناً في عام (٤٨٥هـ) وأن يخطب له، على الرغم من صغر سنه^(٢٢). وظهرت في زمن الخليفة العباسي المستظهر بالله^(٢٣) (٤٨٧-٥١٢هـ) بوادر النزاع والتخاصم بين الأسرة السلجوقية، فكان موقف الخليفة من هذا الصراع يتخذ موقف المتفرج أحياناً، وأحياناً أخرى يؤيد كل منتصر، ويقيم له الخطبة في مساجد بغداد^(٢٤).

وأتبع الخليفة المسترشد بالله^(٢٥) (٥١٢-٥٢٩هـ) سياسة أخرى، كان يهدف بها إعادة الهيبة والاحترام للخلافة العباسية، إذ أخذ يحدد نفوذ سلاطين السلاجقة، ويسعى لطردهم من بغداد، من خلال إنشاء عسكر للخلافة يواجه به نفوذ السلاجقة؛ وذلك نتيجة لما حدث عام (٥٢١هـ) عندما نهب عدد من جند السلطان دار الخلافة، فأمر الخليفة بواجهة الجيش السلجوقي، بيد أنه اضطر لقبول الصلح؛ بسبب وصل قوة إضافية أتت من البصرة إلى السلطان محمود^(٢٦).

وظل الخليفة العباسي المسترشد بالله ساعياً للقضاء على النفوذ السلجوقي، إذ جهز جيشاً في عام (٥٢٩هـ) متجهاً إلى إيران؛ لمحاربة السلطان السلجوقي، إلا أن الخليفة وقع في الأسر مع عدد من رجال البلاط، أدت في النهاية إلى مقتله، مما أثار استنكار الرأي العام^(٢٧).

وسار الخليفة الراشد بالله^(٢٨) (٥٢٩-٥٣٠هـ) على المنوال نفسه، الذي سار عليه الخليفة المسترشد بالله، إذ أخذ يقارع ظلم السلاجقة وسيطرتهم، غير أن سلاطين السلاجقة تمكنوا أن يدخلوا بغداد بالاتفاق مع عدد من رجال البلاط، ومن ثم قرروا عزله وتنصيب المقتفي لأمر الله خليفة بدلاً عنه، وسرعان ما اصطدمت مصالحهم بطموحات الخليفة الجديد الساعية إلى التخلص من نفوذهم^(٢٩).

وواجه السلاجقة أهم تحد لهم في عهد الخليفة العباسي الناصر لدين الله^(٣٠) (٥٧٥-٦٢٢هـ)، إذ تمكن من إعادة القوة والهيبة للخلافة العباسية^(٣١)، وبمقتل آخر سلاطينهم عام (٥٩٠هـ) تحررت الخلافة العباسية من نفوذهم^(٣٢).

المبحث الأول

الصلاحيات الإدارية

أصبح الوزير السلجوقي ثاني شخصية مهمة في الدولة، يأتي بعد السلطان السلجوقي، إذ وُكِّل للوزير الإشراف على جميع مرافق الدولة^(٣٣). فعندما دخل السلطان السلجوقي طغرل بك إلى بغداد عام (٤٤٧هـ)، استقبله أرباب المناصب العالية، وعندما استقر فيها أطلق يد وزيره عميد الملك في الحلّ والعقد والحبس والإطلاق والنظر في المظالم^(٣٤).

وعندما استقر السلطان السلجوقي ألب أرسلان^(٣٥) (٤٥٥-٤٦٥هـ) على عرش السلطنة عام (٤٥٥هـ)، أسند منصب الوزارة إلى الوزير نظام الملك^(٣٦) (٤٥٦-٤٨٥هـ)، فحوّله مطلق الصلاحيات من حلّ وعقد وقبض وبسط وتقويض وعزل^(٣٧).

وفوّض السلطان بركياروق^(٣٨) (٤٨٥-٤٩٨هـ) وزيره عزّ الملك^(٣٩) بن نظام الملك أمور دولته في عام (٤٨٥هـ)^(٤٠).

وبذلك سيطر الوزير السلجوقي على جميع مرافق الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يترك للسلطان سوى قيادة الجيوش^(٤١).

وكان السلطان السلجوقي يتسامر مع وزيره، ويصحبه معه في سفره، ويجالسه ويتأنس برأيه، ويقبل مشورته، ويتعامل معه مباشرة دون سائر رؤساء الدواوين وموظفيها^(٤٢).

وعندما توجّه السلطان ملك شاه من أصبهان إلى بغداد عام (٤٨٥هـ) عازماً على خلع الخليفة العباسي المقتدي بأمر الله دون أن يمهلّه يوماً واحداً، لذا التجأ الخليفة إلى وزير السلطان تاج الملك^(٤٣)، وطلب منه أن يطلب من السلطان أن يمهلّه (عشرة) أيام، فلما دخل تاج الملك على السلطان، وقال له: "لو أن بعض العوام أراد أن ينتقل من داره إلى دار لم يقدر على النقلة في أقل من عشرة أيام، فكيف بالخليفة"، فأمر السلطان بالمهلة (عشرة) أيام^(٤٤).

وعُرف عن السلطان السلجوقي سنجر بن ملك شاه^(٤٥) (٥١١-٥٥٢هـ) بأنه كان لا يأنس إلا برأي الوزير كمال الملك^(٤٦) (٥١١-٥١٦هـ)، ولا يصغي إلا لخطابه^(٤٧).

فأخذت صلاحيات الوزير السلجوقي تسري على حكام الأقاليم والولايات الخاضعة لنفوذ السلطان السلجوقي، إذ أمرهم بأن يحكموا رعاياهم بالعدل والإحسان ورفع المظالم عنهم، وعدم ارهاقهم بالضرائب، وإقرار الأمن في أرجاء الدولة السلجوقية^(٤٨)، مما دفع الوزير السلجوقي

بالاهتمام بوظيفة صاحب الخبر^(٤٩)؛ للتعرف على مدى ولاء الولاة والأتابكة للسلطان السلجوقي^(٥٠)، وبذلك أصبح الوزير الشخص المسؤول عن إقرار الأمن وانتظام شؤون الدولة^(٥١). وعندما توفي السلطان السلجوقي طغرل بك بالري عام (٤٥٥هـ)، اضطربت أحوال البلاد، مما دفع عميد الملك إلى الذهاب إلى الري مسرعاً؛ خوفاً من تفاقم الفتن والاضطرابات^(٥٢).

وقد ازدادت صلاحيات الوزير السلجوقي نظام الملك، بحيث أخذ يشرف على جميع أمور البلاد بنفسه، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية^(٥٣). فضلاً عن ذلك، فقد شكّل نظام الملك مجلساً استشارياً يتكوّن من عدد كبير من موظفي الدولة لهم خبرة ودراية في شؤون الإدارة، وكان يستشيرهم في البت في بعض القضايا الإدارية، مما ساعد في نجاح إدارة دفة الحكم، وتنفيذ خطّته الإدارية بنجاح^(٥٤).

كما حوّل الوزير السلجوقي صلاحيات حضور مراسيم عزاء الخليفة بدلاً من السلطان السلجوقي. فعندما توفي أبو الذخيرة محمد بن الخليفة العباسي القائم بأمر الله^(٥٥) عام (٤٤٧هـ)، حضر الوزير عميد الملك نيابة عن السلطان حاملاً رسالة تتضمن التعزية^(٥٦).

أما إذا أصاب السلطان مكروهاً -ك وفاة أحد المقربين إليه- فأُن وزير السلجوقي كان يجلس في عزاء السلطان، ففي عام (٥١٥هـ) توفيت جدّة السلطان محمود بن محمد بن ملك شاه^(٥٧) (٥١١-٥٢٥)، عندها جلس وزيره كمال الملك وأرباب الدولة كافة في صحن الدار للتعزية^(٥٨).

وعندما توفي السلطان السلجوقي مسعود بن محمد بن ملك شاه^(٥٩) (٥٢٦-٥٤٧هـ) في عام (٥٤٧هـ)، جلس وزيره في بيت النوبة، لعزاء السلطان^(٦٠).

وأخذ الوزير السلجوقي صلاحيات إتمام إجراءات زواج السلطان من بنت أو أخت الخليفة، إذ قام الوزير بأخذ توقيع الخليفة بالنيابة في أمر التزويج، ففي عام (٤٥٣هـ) رغب السلطان طغرل بك في التزويج بمريم أخت الخليفة العباسي القائم بأمر الله، فقام الوزير عميد الملك بأخذ توقيع الخليفة بالوكالة في أمر التزويج عام (٤٥٤هـ)، وقرأه على السلطان طغرل بك وفسّره له، وتم عقد النكاح على مقتضى التوقيع^(٦١).

وقد ازداد نفوذ وزراء السلاجقة بعد دخولهم بغداد، إذ أخذوا يضيّقون الخناق على عمال الخليفة، وفي بعض الأحيان يوقفون أرزاقهم؛ لغرض تحقيق أهداف وطموحات السلطان السلجوقي، مما اضطر الخليفة العباسي إلى إجابة مطلب السلطان^(٦٢).

فرض الوزراء الأقوياء سيطرتهم على ولاية الأقاليم، واجبروهم على الالتزام بالأوامر الصادرة من قبلهم، وفي حالة مخالفتهم للأوامر فأُنهى يعقلون ويتعرضون لأشد العقوبات، ويتم مصادرة أملاكهم^(٦٣).

فكان الوزير مسؤولاً عن العمال والمتصرفين، إذ نلاحظ بأن الوزير كمال الدين محمد بن الحسين الخازن^(٦٤)، كان يثقل على المتصرفين وأرباب الأعمال^(٦٥). فضلاً عن ذلك، قام الوزير السلجوقي بمحاسبة ومعاقبة الوزراء السابقين ومصادرة أموالهم^(٦٦).

وعلى الرغم من الصلاحيات الواسعة للوزير السلجوقي، إلا أنه كان مسؤولاً عن تصرفاته أمام السلطان السلجوقي، وغالباً ما كان يحذره في حالة وقوعه في بعض الأخطاء، ويمنعه من تكرارها، وإلا فسوف يخضع لأشد العقوبة^(٦٧).

المبحث الثاني

الصلاحيات السياسية

يُعدّ الوزير السلجوقي أهم شخصية سياسية يأتي بعد السلطان السلجوقي، إذ كان يشغل أرفع منصب في الدولة^(٦٨)، فكان يشرف على شؤون الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا سيما إذا كان الوزير يمتلك خبرة إدارية عالية وملماً بقوانين الوزارة، كنظام الملك^(٦٩). فقد نال الوزير السلجوقي صلاحيات سياسية واسعة، إذ كان يجلس مع السلطان ويتشاور معه؛ لتحديد ورسم سياسة الدولة السلجوقية^(٧٠). فعندما تسلم السلطان داود بن ميكائيل بن سلجوق^(٧١) مقاليد السلطنة لولده ألب أرسلان، سلمه الوزير نظام الملك، وقال للسلطان ألب أرسلان: "أخذته والذّا، لا تخالفه فيما يشير به"، فلما ملك ألب أرسلان دبر أمره أحسن تدبير^(٧٢).

وكان آق سُنُقُر الأتابك^(٧٣) من أخص أصحاب السلطان ملك شاه، ثم ارتقت منزلته عنده حتى أعطاه حلب وأعمالها، بإشارة الوزير نظام الملك^(٧٤).

وعندما دارت الحرب بين السلطان سنجر بن ملك شاه والسلطان محمود بن محمد بن ملك شاه في عام (٥١٣هـ)، أشار الوزير شرف الدين أنو شروان بن خالد الكاشاني^(٧٥) على السلطان سنجر بترك القتال والحرب^(٧٦).

ومن الجدير بالذكر، أن الوزير السلجوقي بعد أن يجلس ويتشاور مع السلطان في تحديد أهداف الدولة السلجوقية، يقوم بإعطاء الحلول اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، فالوزير نظام الملك

أمن حدود دولته تجاه الإمارة الغزنوية والدولة الخامانية في ما وراء النهر عن طريق المصاهرة^(٧٧).

كما أصبح الوزير السلجوقي مفوضاً في تنفيذ وصية السلطان، فالوزير نظام الملك أصبح مفوضاً في تنفيذ وصية السلطان ألب أرسلان، بجعل ابنه ملك شاه ولياً لعهد، وأن يكون سلطاناً من بعده، فنفذ الوزير ذلك^(٧٨).

وبذلك لعب وزراء السلاجقة الأقوياء دوراً كبيراً في تنصيب عدد من الشخصيات -كسلاطين لدولة السلاجقة-، لا سيما الوزير نظام الملك وأولاده^(٧٩). فقد شجع هذا الوزير السلطان ألب أرسلان على تحقيق رغباته في حصوله على عرش السلطنة^(٨٠). وفي عام (٤٦٥هـ) تولى الوزير مهمة أخذ البيعة للسلطان ملك شاه، بعد أن علم بوفاة السلطان ألب أرسلان^(٨١). كما أشار الوزير مؤيد الملك^(٨٢) على السلطان محمد بن ملك شاه بطلب السلطنة، فلما تم ذلك أستورزه^(٨٣).

كما امتدت سلطة الوزير السلجوقي إلى بعض الولايات، إذ أخذ يتدخل في حكم الولايات، كتعيين الولاة من أمراء الجيش المواليين له^(٨٤)، لدرجة أن عدداً من ملوك الأطراف أخذوا يُقبلون أكتاف الوزير نظام الملك، ويدلّ هذا على خضوع ولاء ملوك الأطراف للوزير السلجوقي^(٨٥). وأصبح الملوك يحتمون بحماية الوزير، وهذا ما أشار إليه البنداري (ت ٥٩٧هـ)، إذ ذكر: "أن نظام الملك عندما تولى منصب الوزارة، أصبح ملوك الروم وغزنة وما وراء النهر في ظل حمايته وكنف رعايته"^(٨٦).

وحظي الوزير السلجوقي بمهام أخرى، إذ كان يقوم بدور السفير بين السلطان السلجوقي والخليفة العباسي. ففي عام (٤٥١هـ) عندما عاد الخليفة القائم بأمر الله من تلغفر ووصل إلى النهروان، أرسل السلطان السلجوقي طغرل بك وزيره عميد الملك فأستقبله، ومن ثم أستأذنه في حضور السلطان، فأذن له ودخل^(٨٧).

وكان الوزير السلجوقي مسؤولاً عن تنظيم وصول أمراء السلاجقة ودخولهم إلى حضرة الخليفة العباسي، وإعطاء نبذة عن حياة كل أمير. ففي عام (٤٧٩هـ) دخل السلطان ملك شاه إلى بغداد، فأكرمه الخليفة العباسي وخلع عليه الخلع السلطانية، وبقي الوزير نظام الملك قائماً يقدم أميراً أميراً إلى الخليفة، وكلما قدم أميراً يقول هذا العبد فلان بن فلان، واقطاعه كذا وكذا، وعدد عسكره كذا وكذا، إلى أن أنهى جميع الأمراء^(٨٨).

وقد ازداد نفوذ الوزير السلجوقي -لا سيما في زمن السلطان ملك شاه- إذ أصبح السيد الحقيقي في الدولة السلجوقية، والمتدخل في شؤون الخلافة. ومما يؤكّد نفوذه في بلاط الخليفة،

فحينما طلب الوزير نظام الملك من الخليفة المقتدي لأمر الله عام (٤٧١هـ) إقصاء الوزير فخر الدولة محمد بن جهير^(٨٩) من منصب الوزارة، لبي له الطلب^(٩٠).

وقد نال وزراء السلاجقة صلاحيات واسعة، لدرجة أنهم تحكموا بسلطينهم، فالسلطان ملك شاه كان لا يستطيع مخالفة أوامر نظام الملك؛ لكثرة مماليكه، ومحبة الأمراء والعساكر له^(٩١).

والأكثر من ذلك، فإن الوزراء عدّوا أنفسهم شركاء السلاطين في إدارة الحكم، وهذا واضح من خلال الرسالة التي بعثها السلطان السلجوقي ملك شاه إلى الوزير نظام الملك، إذ قال: "إن كنت شريكي في الملك فلذلك حكم، وإن كنت نائباً فيجب أن تلتزم حد التبعية والنيابة، وهؤلاء أولادك قد جاوزوا حد السياسة، وطمعوا إلى أن فعلوا كذا وكذا"^(٩٢). إلا أن قوة النفوذ السياسي للوزير نظام الملك دفعه أن يخاطب السلطان بأسلوب يدل على قوة الوزير وعظمته وعلو مكانته، إذ كتب للسلطان: "إن كنت ما علمت أنني شريكك في الملك فأعلم، فإنك ما نلت هذا الأمر إلا بتدبير رأيي"^(٩٣).

وقد خول الوزير صلاحيات إجراء المفاوضات، ومكاتبة الخلفاء والملوك نيابة عن السلطان. فعندما دار الصراع بين السلطان ملك شاه وعمه قاورد بك^(٩٤) حول الميراث، كتب الوزير نظام الملك إلى قاورد من المواعظ والنصائح؛ لكي يهدئ الحال وينهي النزاع^(٩٥).

وعندما أرسل الخليفة العباسي القائم بأمر الله إلى السلطان طغرل بك يبلغه باستفحال خطر البساسيري، فلما وصلت الرسالة إلى طغرل بك أمر وزيره عميد الملك أن يكتب ردًا على رسالة الخليفة، فكتب الوزير رسالة مختصرة، جاء فيها: "سنأتي فورًا بجيش لا حصر له، فينبغي على الخليفة أن يكون فارغ البال مطمئن الحال"^(٩٦).

كما قام عدد من وزراء السلاجقة بفض النزاعات الدائرة بين سلاطين السلاجقة، حول عرش السلطنة، ومن ثم إجراء مفاوضات الصلح بينهم. فعندما دار الصراع بين السلطان محمود بن ملك شاه وعمه السلطان سنجر بن ملك شاه، ذهب الوزير كمال الملك إلى السلطان محمود فدخل عليه وقال له: "هذا عمك وهو في مقام والدك الكبير في البيت، والرأي موافقته، وأنا أسير إليه عنك، وأصلح الحال بينكما". فمضى من أصفهان قاصدًا الري لحضرة السلطان سنجر^(٩٧).

كما أدى الوزير السلجوقي مهام المترجم في ديوان الخليفة. فعندما دخل السلطان السلجوقي طغرل بك على الخليفة القائم بأمر الله، كان مع السلطان الوزير عميد الملك الذي أخذ يترجم كلمات الخليفة العباسي من اللغة العربية إلى اللغة الفارسية وبالعكس، ليفهمها السلطان السلجوقي^(٩٨).

المبحث الثالث

الصلاحيات المالية

اتخذ سلاطين السلاجقة سياسة جديدة، وهي توزيع الأراضي على الأمراء وقادة الجيش، وقد أوكلت هذه المهام إلى الوزير السلجوقي، إذ اتخذ على عاتقه مراقبة القطائع وتنظيمها، وتحديد قطائع الأمراء^(٩٩).

كما أن بعض الولايات التي كانت خاضعة لنفوذ السلطان السلجوقي، كانت ملزمة بدفع الأموال وأرسالها إلى خزانة الدولة السلجوقية، فكان الوزير السلجوقي هو المسؤول عن جباية هذه الأموال، وتأمين وصولها إلى خزانة السلطان السلجوقي، ومحاسبة المسؤول عن تأخيرها^(١٠٠). ففي عام (٤٩٤هـ) أرسل الوزير الأعز أبو المحاسن الدهستاني^(١٠١) وزير السلطان السلجوقي بركياروق إلى صدقة بن منصور^(١٠٢) صاحب الحلة يقول له: "قد تخلف عنك لخزانة السلطان ألف ألف دينار، وكذا وكذا دينار لسنين كثيرة، فأن أرسلتها، وإلا سيرنا العساكر إلى بلادك وأخذناها منك"^(١٠٣).

وكان الوزير -فضلاً عن ذلك- مسؤولاً عن خزانة السلطان الخاصة، والمكلف بجمع الأموال من الولايات الخاضعة لنفوذ السلطان السلجوقي، ومن ثم تأمين وصولها إلى خزائن السلطان الخاصة، ولذا وظّف الوزير نظام الملك على ملوك الأطراف وعلى أقاليم الممالك والأمصار، حمولاً بخزائن السلطان يحملونها، مما أدت إلى امتلاء خزائن السلطان الخاصة بالذخائر والأموال والمجوهرات النفيسة^(١٠٤).

إلا أن عدداً من الوزراء الأقوياء عندما ازدادت صلاحياتهم، أخذوا يتجاوزون على حقوق السلطان، إذ قاموا بإخفاء جزءاً من الأموال ونقله إلى خزائنهم الخاصة. فالوزير أنوشروان صادر أهل همدان على (سبعين) ألف دينار، ونقلها إلى خزائنه الخاصة بدون علم السلطان، فغضب السلطان على الوزير، وقبض عليه وصاهاها في عام (٥١٧هـ)^(١٠٥).

كما كلف الوزير السلجوقي بالأشراف على خزانة السلطان، وإحصاء وارداتها ونفقاتها، فلما نال الوزير تاج الملك، خلع عليه وسلم إليه خزائنته^(١٠٦).

وأخذ عدد من الوزراء السلاجقة الاستحواذ والسيطرة على أموال السلطان. فسيطر الوزير الدرگزيني^(١٠٧) على أموال بيت المال السلطاني عام (٥٢٥هـ) وجمعها لصالحه، وعندما طالب

السلطان وزيره باسترجاع الأموال رفض الوزير طلبه، وأخيراً شرّع هذا الوزير في اغتيال السلطان بوضع السم في طعامه^(١٠٨).

وقد حوّل الوزير السلجوقي صلاحيات واسعة، إذ أخذ يقبض على قطائع الخليفة. فقد حوّل السلطان طغرل بك في عام (٤٥٣هـ) وزيره عميد المُلْك أن يقبض على قطائع الخليفة، ولا يترك للخليفة إلا ما كان باسم الخليفة القادر بالله سابقاً^(١٠٩).

كما قام وزراء السلاجقة بالاستحواذ على قطائع وزراء العباسيين. ففي عام (٤٦٤هـ) استحوذ الوزير السلجوقي خطير المُلْك^(١١٠) على النصف مع قطائع الوزير العباسي فخر الدولة محمد بن جهير^(١١١).

وكان لعدد من الوزراء أثراً كبيراً في زيادة أموال الدولة؛ وذلك من خلال الصلاحيات التي انيطت لهم، ومنها إلغاء المكوس والضرائب التي أثقلت كاهل الأهالي، والضرب على أيدي المتلاعبين من أرباب الأعمال الذين أخضعوا جزءاً من الأموال لأغراضهم الخاصة دون علم الوزير^(١١٢). فلما دخل الوزير كمال الدين محمد بن الحسين الخازن مع السلطان مسعود بن محمد إلى بغداد عام (٥٣٣هـ) لاحظ وجود ضرائب غير عادلة مفروضة على أهالي بغداد، فأمر بإلغائها، وكتب منشوراً بذلك، وعلّقه على أبواب الجامع^(١١٣).

وقد اتّسعت صلاحيات الوزير إلى درجة أنهم أخذوا يتصرفون بخزائن السلطنة، وقد ذكرت والدة السلطان محمود بن محمد بن ملك شاه في عام (٥١٢هـ) للسلطان سنجر بن ملك شاه قائلة: "أدرك ابن أخيك وإلا تلف، فإن الأموال قد تمزقت، والبلاد أشرفت على الأخذ، وهو صبي وحوله من يلعب بالملك"، فكان الوزير أبو القاسم علي بن القاسم الانسبازي^(١١٤) سيء التدبير، إذ أنفق ما في خزائن محمد شاه في (أربعة) أشهر، وباع الجواهر والأثاث؛ لصرفها على العساكر، لكسبهم إلى جانبه، خوفاً من مجيء السلطان سنجر بن ملك شاه إلى البلاد^(١١٥).

فضلاً عن ذلك، كان الوزير السلجوقي يقوم بضمان الولايات لعدد من الشخصيات سنوياً، مقابل حصوله على الأموال. ففي عام (٤٤٨هـ) أعقد عميد المُلْك وزير السلطان طغرل بك على هزارسب بن بكير الكردي^(١١٦) ضمان البصرة والأهواز وأعمال ذلك لهذا العام بـ (ثلاثمائة) ألف دينار سلطانية، مقابل إطلاق يده في البصرة والأهواز^(١١٧).

المبحث الرابع

الصلاحيات العسكرية

تميزت إمارة السلاجقة بكونها دولة حرب، استطاعت أن تكون إمبراطورية عظيمة، معتمدة على قوتها العسكرية، ولذا كان لا بُدَّ من توفير مستلزمات ديمومتها وبقائها، وذلك من خلال توفير احتياجات الجيش الفعلية من أرزاق ومصروفات، ولذا أوكلت هذه المهام إلى الوزير، إذ أصبحت من صلاحياته العسكرية، فالوزير كمال الدين محمد بن علي الخازن كان "يعطي للجيش مؤنًا بقدر وحساب"^(١١٨).

فضلاً عن ذلك، عمل الوزير جاهداً لجباية الأموال من البلاد والإمارات الخاضعة تحت نفوذ السلطان السلجوقي؛ وذلك لغرض توفير الرواتب والمخصصات المالية وصرفها للجند، ولذا أقر لكل جندي (ألف) دينار في العام^(١١٩)، ثم زاد الوزير نظام الملك في أرزاق الجند (سبعمئة) ألف دينار^(١٢٠).

وحاول عدد من الوزراء الأقوياء -كنظام الملك- أن يحدّد الأهداف للدولة السلجوقية والعمل على تحقيقها، مما دفعه إلى الاهتمام بالجيش؛ لتحقيق الأهداف المرسومة له، ومنها التوسّع في آسيا الصغرى^(١٢١). وهذا ما حدث في عام (٤٦٤هـ) عندما سیر السلطان ألب أرسلان وزيره نظام الملك بجيش جرار إلى بلاد فارس؛ لفتح حصون فضلون^(١٢٢)، الذي رفض إبداء الولاء والطاعة للسلطان، وأخيراً تحقّق له ذلك واقتحم القلعة^(١٢٣).

وفوض السلطان أمور الجيش لوزيره. فنلاحظ بأن السلطان ملك شاه عندما أستوزر تاج الملك، فوّض إليه أمر عدد من العساكر^(١٢٤).

كما أصبح الوزير مسؤولاً عن إعداد الجيوش، وتسليحهم بأنواع الأسلحة؛ لغرض إخماد الحركات التي ثارت ضد سياسة السلطان طوال مدة حكمه. فعندما نشبت الحرب بين السلطان ألب أرسلان وقُتلُش^(١٢٥) في عام (٤٥٦هـ)، قام الوزير نظام الملك بتعبئة الكتائب وتسليحهم، ومن ثم قيادة الجيش، مما أدى إلى تحقيق النصر عليه^(١٢٦).

كذلك تمكّن عدد من الوزراء بدهائهم وحكمتهم من إخضاع الجيش لولاء السلطان. فعندما نال الوزير سعد الملك أبي المحاسن سعد بن محمد الآبي^(١٢٧) الوزارة في زمن السلطان أنو شروان، عمل على جمع العسكر على الطاعة السلطانية^(١٢٨).

وقد تمكّن عدد من الوزراء من استغلال قدرات الجيش وقوّتهم وولاءهم للوزير في إيصال عدد من العناصر إلى سدّة الوزارة. فالسلطان محمد بن ملك شاه عندما استوّزر مؤيد الملك عام (٤٩٢هـ)، أخذ هذا الوزير بجمع العساكر الموالية للنظامية؛ لانتزاع منصب السلطان من أخيه بركياروق^(١٢٩).

وقد قاد عدد من الوزراء الأقوياء -كنظام الملك- بعض المعارك إلى جانب السلطان، فتمكّن هذا الوزير أن يقود حملة لاستعادة مدينة اصطخر عام (٤٥٩هـ)^(١٣٠). كما قاد الوزير ضياء الملك حملة عسكرية عام (٥٠١هـ) إلى قلعة الموت^(١٣١)؛ لإنهاء الباطنية فيها، وفعلاً تم لهم ذلك^(١٣٢).

وتمكّن عدد من الوزراء الأقوياء -كنظام الملك- من كسب ودّ الجيش؛ وذلك من خلال ما قدّم لهم من امتيازات وهبات وزاد في اقطاعهم، وهذا ساعده على أن يلعب دوراً فاعلاً في رسم سياسة الدولة السلجوقية، والأكثر من ذلك أنه أخذ يهدّد كيان السلطان، وعدّ نفسه شريكاً له في الحكم^(١٣٣).

وقد اتّسعت صلاحيات الوزير، إذ أخذ يحدّد القطائع لقادة الجيش السلجوقي^(١٣٤)؛ لغرض استقرار هذه المجموعات في الأراضي التي تقطع لهم، وبذلك يرتبطون بالأرض ويشعرون بالمواطنة، مما تساعد الدولة على إنهاء المنازعات بين المجموعات^(١٣٥).

وبذلك أهتم وزراء السلاجقة اهتماماً كبيراً بجميع نواحي الجيش، لا سيّما نظام الملك الذي أعطى للجيش أهمية كبيرة، مما دفع هذا الوزير إلى تسليم أمور الجيش لأولاده^(١٣٦).

الخاتمة

وعرض الاستنتاجات

من أهم النتائج التي خرج بها البحث:

١. تمكن السلاجقة دخول عاصمة الدولة العباسية (بغداد) عام (٤٤٧هـ)، مستغلين الفتن والاضطرابات التي عمّت في الدولة العباسية، والصراعات حول الوظائف الإدارية والمناصب فيها.
٢. كان سلاطين السلاجقة أعلى منزلة من الخلفاء العباسيين، إذ أصبحوا ألعية بيد السلاجقة، ولم يبقَ لهم في السلطة سوى ذكر أسماءهم في الخطبة، ونقشها على السكّة، والقيام ببعض المهام الدينية.

٣. يُعَدّ الوزير السلجوقي الشخصية المهمة الثاني في الدولة بعد السلطان السلجوقي، فأوكل له إدارة جميع مرافق الدولة الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يتبق للسلطان سوى قيادة الجيوش.
٤. كانت صلاحيات الوزير السلجوقي في العصر العباسي أقوى من صلاحيات الوزير العباسي؛ لأنه كان يستمد قوته من قوة السلطان السلجوقي صاحب النفوذ الفعلي في بغداد.
٥. بلغت منزلة الوزير الرفيعة في الدولة، بأن السلطان كان يجالسه، ويتسامر معه، ويصحبه في سفره، ويستأنس برأيه، ويقبل مشورته، دون سائر موظفي الدولة.
٦. توسّعت صلاحيات الوزير، فأخذت تسري على حكام الولايات والمدن الخاضعة للسلطان السلجوقي، فأصبح المسؤول الأول عن تنظيم شؤون الدولة، إقرار الأمن فيها.
٧. خول السلطان السلجوقي وزيره لحضور مراسيم العزاء الخاصة بالخليفة العباسي بدلاً عنه.
٨. أعطى السلطان السلجوقي وزيره صلاحيات إتمام اجراءات زواجه.
٩. فرض الوزراء سيطرتهم الكاملة على الولاة، واجبروهم على الالتزام بأوامرهم، ومحاسبتهم في حال مخالفتهم لتلك الأوامر.
١٠. كان الوزير مسؤولاً عن عمال ومتصرفي الدولة، فضلاً عن القيام بمحاسبة الوزراء السابقين ومعاقبتهم ومصادرة أموالهم.
١١. كان الوزير أهم شخصية سياسية بعد السلطان السلجوقي، فكان يشغل أعلى المناصب السياسية في الدولة وأرفعها، فنال بذلك صلاحيات سياسية واسعة، فكان يجلس مع السلطان ويتشاور معه في تحديد سياسة الدولة وأهدافها.
١٢. كان لوزراء السلاجقة الأقوياء أثراً كبيراً في تنصيب سلاطين دولة السلاجقة.
١٣. قام الوزير بتعيين الولاة من الأمراء الموالين له في حكم الولايات.
١٤. أصبح ملوك الدول يحتمون بالوزير ويطلبون رعايته.
١٥. قام الوزير بدور السفير بين السلطان السلجوقي والخليفة العباسي.
١٦. كان الوزير مسؤولاً عن تنظيم وصول أمراء السلاجقة، ودخولهم إلى حضرة الخليفة العباسي.
١٧. تدخل الوزير في شؤون الخلافة العباسية، كما كان يتحكم بالسلطان السلجوقي، وعَدّوا أنفسهم شركاء السلاطين في إدارة حكم الدولة.
١٨. أدى الوزير مهام المترجم في ديوان الخليفة العباسي.

١٩. كان الوزير يقوم بفض النزاعات حول عرش السلطنة بين سلاطين السلاجقة، وإجراء مفاوضات الصلح بينهم.

٢٠. أعطي الوزير صلاحيات مكاتبة الخلفاء والملوك وإجراء المفاوضات نيابة عن السلطان.

٢١. أوكلت إلى الوزير مهام توزيع الأراضي على الأمراء وقادة الجيش، وتحديد قطائعهم.

٢٢. كان الوزير مسؤولاً عن جباية الأموال من الولايات، وتأمين وصولها إلى خزانة السلطان، ومحاسبة المسؤول عن تأخيرها، فضلاً عن إحصاء واردات خزانة السلطان ونفقاتها، والقبض على قطائع الخليفة العباسي، بل أخذ بالتصرف بخزائن السلطنة.

٢٣. قام الوزير بالاستحواذ على قطائع وزراء بني العباس، فكان له الأثر الكبير في زيادة أموال الدولة.

٢٤. أوكلت للوزير مهمة توفير احتياجات الجيش الفعلية من أرزاق ومصروفات، فعمل جاهداً لجباية الأموال من البلاد والإمارات الخاضعة لنفوذ السلطان؛ لتوفير الرواتب والمخصصات المالية للجند.

٢٥. أصبح الوزير مسؤولاً عن الجيش، إعداداته وتسليحه؛ لإخماد حركات التمرد التي ثارت ضد السلطان، وتمكّن من إخضاعه وكسب وده واستغلال قدراته وقوته وولائه له.

٢٦. قاد الوزير بعض المعارك إلى جانب السلطان.

٢٧. كان الوزير حريصاً على أنعاش الحياة الاقتصادية لدولة السلاجقة، وزيادة أموال بيت المال، لدرجة أنه كان مرغماً على استخدام القوة لغرض جمع هذه الأموال من الأقاليم والولايات، التي حاولت التمر والعصيان في دفع الأموال التي كانت ملزمة بدفعها.

* الهوامش:

(١) الفتح بن علي بن محمد البنداري (ت ٥٩٧هـ)، تاريخ دولة آل سلجوق، ط ٢، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٧-٨؛ إسماعيل بن علي الأيوبي (ت ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر، المكتبة الحسينية، القاهرة، (د.ت)، ٢: ١٦٣.

(٢) أبو طالب محمد طغرل بك بن ميكائيل بن سلجوق. ولد عام (٣٨٥هـ). وهو مؤسس الدولة السلجوقية، وأول سلاطينها، إذ حكم بين عامي (٤٢٩ - ٤٥٥هـ). وهو أول من دخل بغداد من ملوك السلاجقة في عهد الخليفة القائم بأمر الله. توفي في تجریش عام (٤٥٥هـ). للمزيد ينظر: يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٣، ٥: ٥٧؛ ياسين بن خير الله الخطيب العمري (ت ١٢٣٢هـ)، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٨، ص ١٤٨.

- (٣) البنداري، المصدر السابق، ص ١٠؛ علي بن ناصر بن علي الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، لاهور (باكستان)، ١٩٣٣، ص ٥-٨؛ غريغوريوس بن هارون الملطي (ابن العبري) (ت ٦٨٥هـ)، تاريخ مختصر الدول، تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي، ط٣، دار الشرق، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣١٩.
- (٤) محمد بن علي بن سليمان الراوندي (ت ٦٤٣هـ)، راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣١٩.
- (٥) عبد الله القائم بأمر الله بن القادر بالله أحمد بن إسحاق بن المقتدر جعفر العباسي. ولد في بغداد عام (٣٩١ هـ). وهو الخليفة (السادس والعشرون) من خلفاء بني العباس، إذ تولى الخلافة بين عامي (٤٢٢-٤٦٧ هـ). شهد عهده العديد من الأحداث، ومنها سقوط الدولة البويهية عام (٤٣٥ هـ) التي ظلت تتحكم في مقاليد الخلافة قرابة المئة عام، وظهور قوة السلاجقة. توفي في بغداد عام (٤٦٧ هـ). للمزيد ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣١، ٩: ٤٠١.
- (٦) الراوندي، المصدر السابق، ص ١٦٦؛ البنداري، المصدر السابق، ص ٨.
- (٧) يعود السبب في هذه الفتنة إلى الخلاف الدائر بين الخليفة القائم بأمر الله والبساسيري، على أثر استيلاء أمير الموصل قريش بن بدران على مدينة الأنبار عام (٤٤٦ هـ)، وخطب فيها للسلاجقة، ونهب ما كان للبساسيري بها من أموال، وكان الأخير يتوقع أن يغضب الخليفة لذلك الاعتداء، ولكن حدث العكس، فقد أيد الخليفة تصرف أمير الموصل، واستقبل رسوله وأكرمهما، فعَدَّ البساسيري هذا الموقف من الخليفة تحدياً له. للمزيد ينظر: علي بن محمد بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠ هـ)، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦، ٩: ٦٠١-٦٠٣.
- (٨) أبو الحارث أرسلان بن عبد الله البساسيري التركي. ولد عام بلدة بسا الفارسية عام (٣٧٩ هـ). وكان مملوكاً تركياً لبهاء الدولة البويهي، وتدرَّج في المناصب حتى غدا الحاكم العسكري، ثم قائداً للجيش، تمكَّن من السيطرة على بغداد وحكمها باسم الخليفة الفاطمي، إلا أن الخليفة القائم بأمر الله كتب إلى السلطان طغرل بك لدخول بغداد وطرد البساسيري منها، وفعلاً قُتل على يد طغرل بك عام (٤٥١ هـ). للمزيد ينظر: الخطيب البغدادي، المصدر السابق، ٩: ٤٥٠؛ عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، المصباح المضيء في خلافة المستضيء، تحقيق: ناجية عبد الله إبراهيم، مطبعة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٦، ١: ٥٩٠؛ علي بن أنجب بن عثمان بن الساعي (ت ٦٧٤ هـ)، مختصر أخبار الخلفاء، ط١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠٩ هـ، ص ٨٨.
- (٩) عمر بن حسن بن علي بن دحية (ت ٦٣٣ هـ)، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تصحيح وتعليق: عباس العزاوي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦، ص ١٣٧؛ الأيوبي، المصدر السابق، ٢: ١٧٣؛ محمد بن محمد بن عبد الله اليزدي (ت ٧٤٣ هـ)، العراضة في الحكاية السلجوقية، ترجمة وتحقيق: محمد حسنين وحسين أمين، بغداد، ١٩٧٩، ص ٣٨-٣٩.
- (١٠) أبو نصر خسرو فيروز بن أبي كاليجار ولقبه الملك الرحيم. وهو أمير البويهيين في العراق بين عامي (٤٣٩-٤٤٦ هـ) وآخر ملوك بني بويه، وعليه انقضت دولتهم. قتل في الري عام (٤٥٠ هـ). للمزيد ينظر: أحمد بن عبد الوهاب بن محمد النويري (ت ٧٣٣ هـ)، نهاية الأرب في معرفة الأدب، تحقيق: مجموعة من المؤرخين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢، ٢٦: ٢٦٤-٢٦٥.

(١١) محمد بن علي بن محمد بن العمراني (ت ٥٨٠هـ)، الأبناء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، لايدن (هولندا)، ١٩٧٣، ص ١٨٩-١٩٠؛ الراوندي، المصدر السابق، ص ١٦٩؛ البنداري، المصدر السابق، ص ١٢؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٩: ٦١٠-٦١٣؛ الأيوبي، المصدر السابق، ٢: ١٧٣.

(١٢) إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٢، ١٢: ٨٢؛ عباس إقبال، الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة وتعليق: أحمد كمال الدين حلمي، الكويت، ١٩٨٠، ص ٣٤.

(١٣) عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط١، مطبعة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الهند)، ١٣٥٨هـ، ٨: ٢١٨؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٢٢.

(١٤) أبو نصر محمد بن منصور بن محمد، الملقب (عميد الملك الكُنْدُري). ولد في خراسان عام (٤١٥هـ). وهو وزير السلطان السلجوقي طُغْزُل بك، وأول وزير لدولة السلاجقة (أيام القائم بأمر الله العباسي). قُتِل في مرو عام (٤٥٦هـ). للمزيد ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٣٣؛ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨، ٥: ١٤٢.

(١٥) البنداري، المصدر السابق، ص ٢١-٢٣.

(١٦) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ٢٢٤؛ البنداري، المصدر السابق، ص ٢٣؛ العمري، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(١٧) محمد صالح داود القزاز، الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الأخير، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧١، ص ١٧-١٨.

(١٨) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ١٨١-١٨٣؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٩: ٦٣٤.

(١٩) عبد الله المقتدي بأمر الله بن محمد ذخيرة الدين بن عبد الله القائم. ولد في بغداد عام (٤٤٨هـ). وهو الخليفة (السابع والعشرون) من خلفاء بني العباس، إذ تولى الخلافة بين عامي (٤٦٧-٤٨٧هـ). توفي في بغداد عام (٤٨٧هـ). للمزيد ينظر: علي بن محمد بن الكازروني (ت ٦٩٧هـ)، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحقيق: مصطفى جواد وسالم الألوسي، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢١٣.

(٢٠) أبو الفتح ملك شاه جلال الدولة بن ألب أرسلان. ولد في أصفهان عام (٤٤٧هـ). وهو ثالث سلاطين الدولة السلجوقية، إذ تولى الحكم بعد أبيه ألب أرسلان بين عامي (٤٦٥-٤٨٥هـ)، وكانت الدولة في عهده قد اتسعت اتساعاً عظيماً، فشملت كامل الجزء الإسلامي من قارة آسيا عدا الجزيرة العربية ودول جنوب شرق آسيا. توفي في بغداد عام (٤٨٥هـ). للمزيد ينظر: ابن خلكان، المصدر السابق، ٥: ٢٨٣-٢٨٩؛ ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٩/ ٨٧.

(٢١) الرواندي، المصدر السابق، ص ٢١٥.

(٢٢) عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري، بيروت، (د.ت)، ٣: ٣٧٧؛ إقبال، المصدر السابق، ص ١٤٧.

(٢٣) أحمد المستظهر بالله بن عبد الله المقتدي بن محمد ذخيرة الدين. ولد في بغداد عام (٤٧٠هـ). وهو الخليفة لعباسي (الثامن والعشرون)، إذ تولى الخلافة بين عامي (٤٨٧-٥١٢هـ). توفي في بغداد عام (٥١٢هـ). للمزيد ينظر: ابن الكازروني، المصدر السابق، ص ٢١٧-٢١٨.

(٢٤) أحمد كمال الدين حلمي، السلاجقة في التاريخ والحضارة، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥، ص ١٦٠.

(٢٥) الفضل المسترشد بالله بن أحمد المستظهر بن عبد الله المقتدي بن محمد ذخيرة الدين. ولد في بغداد عام (٤٨٥هـ). وهو الخليفة (التاسع والعشرون) من خلفاء بني العباس، إذ تولى الخلافة بين عامي (٥١٢-٥٢٩هـ). قُتل في مراغة عام (٥٢٩هـ). للمزيد ينظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: كامل الخراط، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥، ١٩: ٥٦١-٥٦٨.

(٢٦) ابن العبري، المصدر السابق، ص ٣٥٤؛ محمد حلمي محمد، الخلافة والدولة في العصر العباسي، ط١، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٧٩.

(٢٧) حمزة بن أسد بن علي (ابن القلانسي) (ت ٥٥٥هـ)، تاريخ أبي يعلى حمزة القلانسي المعروف بـ(ذيل تاريخ دمشق)، بيروت، ١٩٠٨، ص ٢٥٠؛ ابن العبري، المصدر السابق، ص ٣٥٤؛ عبد الرحمن سنيط قنيتو الأربلي (ت ٧١٧هـ)، خلاصة الذهب المسبوك، تصحيح: مكي السيد جاسم، مكتبة المثني، بغداد، (د.ت)، ص ٢٧٢.

(٢٨) منصور الراشد بالله بن الفضل المسترشد بالله بن أحمد المستظهر بالله. ولد في بغداد عام (٥٠٢هـ). وهو الخليفة (الثلاثون) من خلفاء بني العباس، إذ حكم بين عامي (٥٢٩-٥٣٠هـ). قُتل في أصبهان عام (٥٣٢هـ). للمزيد ينظر: ابن الكازروني، المصدر السابق، ص ٢٢٤؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ١٩: ٥٨٦-٥٧٣.

(٢٩) علي بن محمد بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، تحقيق: عبد القادر أحمد طليعات، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٥٣-٥٤؛ محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٣هـ)، عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ١٢: ٣٠٦.

(٣٠) أحمد الناصر لدين الله بن حسن المستضيء بن يوسف المستجد بن محمد المقتفي. ولد في بغداد عام (٥٥٣هـ). وهو الخليفة (الرابع والثلاثون) من خلفاء بني العباس، إذ تولى الخلافة بين عامي (٥٧٥-٦٢٢هـ). حاول إعادة الخلافة إلى دورها المهيمن السابق، ومد سيادته إلى بلاد ما بين النهرين وبلاد فارس. توفي في بغداد عام (٦٢٢هـ). للمزيد ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء، دار الفكر، بغداد، ١٩٧٤، ص ٣١٧-٣١٨.

(٣١) ابن دحية، المصدر السابق، ص ١٦٥.

(٣٢) عمر بن الورد (ت ٤٧٩هـ)، تاريخ ابن الورد، المطبعة الوهابية، القاهرة، ١٢٨٥هـ، ٢: ١٠٩-١١٠؛ ابن الكازروني، المصدر السابق، ص ٢٤٥؛ العمري، المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣٣) حلمي، المصدر السابق، ص ٦١٠؛ حسين أمين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٩٠-١٩١.

(٣٤) البنداري، المصدر السابق، ص ١٣.

(٣٥) أبو شجاع محمد ألب أرسلان بن داود بن ميكائيل بن سلجوق بن دقاق التركماني. ولد عام (٤٢٠هـ). وهو أحد أهم قادة المسلمين وكبار رجال التاريخ، وصاحب الانتصار الخالد على الروم في معركة ملاذكرد عام (٤٦٣هـ)، وكان ثاني حكام الأتراك السلاجقة بعد السلطان المؤسس طغرل بك، إذ حكم بين عامي (٤٥٥-٤٦٥هـ). بلغ حدود حكمه من أقاصي بلاد ما وراء النهر إلى أقاصي بلاد الشام. قُتل في تركستان عام (٤٦٥هـ). للمزيد ينظر: ابن كثير، المصدر السابق، ١٢: ١٣١؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ٤١٤: ١٨.

(٣٦) قوام الدين أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق بن العباس الطوسي. ولد في طوس عام (٤٠٨هـ). وهو أحد أشهر وزراء السلاجقة، وكان وزيراً للسلطان ألب أرسلان، ثم وزيراً لابنه جلال الدولة ملكشاه، وقد تولى الوزارة بين عامي (٤٥٦-٤٨٥هـ)، ولم يكن وزيراً لامعاً وسياسياً ماهراً فحسب، بل كان داعياً للعلم والأدب محباً لهما، إذ أنشأ المدارس المعروفة باسمه (المدارس النظامية). قُتل في صحنه عام (٤٨٥هـ). للمزيد ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٩: ٢٣؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ٢٠: ٤٣٩.

(٣٧) اليزدي، المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣٨) بهاء الدولة أبو المظفر بركياروق بن جلال الدولة ملك شاه. ولد في أصفهان عام (٤٧٢هـ). وهو سلطان سلجوقي حكم في دمشق وحلب بين عامي (٤٨٥-٤٩٨هـ)، ودخل سمرقند وبخارى، وغزا بلاد ما وراء النهر. توفي في بروجورد عام (٤٩٨هـ). للمزيد ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٩: ٢٥٠.

(٣٩) لم نجد شيء على تفاصيل شخصيته في المصادر المتاحة لدينا.

(٤٠) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٢١٩.

(٤١) محمد حلمي محمد، المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٤٢) البنداري، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ حلمي، المصدر السابق، ص ٢١٠؛ أمين، المصدر السابق، ص ١٩٠.

(٤٣) أبو الغنائم المرزيان بن خسرو الملقب بتاج الملك. كان من رجال البلاط السلجوقي في عهد ملك شاه الأول وابنه بركياروق. وهو الذي بنى مدرسة التاجية ببغداد. قُتل عام (٤٨٥هـ). للمزيد ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٩: ٧٤؛ ابن العبري، مختصر تاريخ الدول، ص ٣٣٨؛ ابن كثير، المصدر السابق، ١٢: ٢٠٣؛ العماد الحنبلي، المصدر السابق، ٣: ٣٧٥.

(٤٤) محمد بن علي بن طباطبا (ابن الطقطقي) (ت ٧٠٩هـ)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٢٧، ص ٢١٧؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ٥: ١٣٤؛ السيوطي، المصدر السابق، ص ٣٩٢.

(٤٥) أبو الحارث معز الدين أحمد سنجر بن ملكشاه بن ألب أرسلان. ولد في سنجان عام (٤٧٩هـ). وهو السلطان (السادس) في السلالة السلجوقية، إذ حكم بين عامي (٥١١-٥٥٢هـ)، وقد نجح بإعادة هيكلة الدولة وقوة السلاجقة وبتوحيد بلادهم من جديد. توفي في مرو عام (٥٥٢هـ). للمزيد ينظر: بول، المصدر السابق، ص ٣١٣-٣٢٥.

(٤٦) علي بن أحمد بن علي السميمري. ولد في سميرم في أصفهان، ولم يعرف تاريخ ولادته. تولى منصب الوزارة بين عامي (٥١١-٥١٦هـ)، وأصبح ثاني شخصية مهمة في الدولة بعد السلطان السلجوقي، إذ سيطر على جميع مرافق الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولم يترك للسلطان سوى قيادة الجيوش. قُتل عام (٥١٦هـ). للمزيد ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ١٩: ٤٣٢.

(٤٧) البنداري، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(٤٨) عبد النعيم محمد حسنين، دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٧١.

(٤٩) هي وظيفة تجسسية التي كانت الأخبار تأتي عن طريقها من جميع نواحي الدولة إلى مقر السلطنة. ينظر: محمد حلمي محمد، المصدر السابق، ص ١٨٢-١٨٣.

(٥٠) س. د. جوتينان، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق: عطية القوصي، ط١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠، ص ١٠٦.

(٥١) محمد محمود إدريس، رسوم السلاجقة ونظمهم الاجتماعية، ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٨٨.

(٥٢) البنداري، المصدر السابق، ص ٢٧.

(٥٣) محمد التتوخي، حول الأدب في العصر السلجوقي، ط١، بنغازي (ليبيا)، ١٩٧٤، ص ٦١.

(٥٤) الحسيني، المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩.

(٥٥) محمد ذخيرة الدين بن الخليفة القائم بأمر الله، وولي عهد. ولد عام (٤٣١هـ). وقد خُطب له بولاية العهد عام (٤٤٠هـ). للمزيد ينظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣، ٩: ٧٠٠.

(٥٦) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ١٦٥؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ٥: ٥٨.

(٥٧) مُغيث الدين أبا القاسم محمود بن محمد بن ملك شاه. ولد عام (٥٠٢هـ). تولى الحكم بين عامي (٥١١-٥٢٥هـ)، وكان السلطان السلجوقي لبغداد خلفاً لوالده محمد بن ملك شاه عام (٥١١هـ)، ومع الوقت أصبح حاكم العراق وفارس، وقد تميز حكمه والتمرد، وبدأت مرحلة جديدة من النزاعات الداخلية بين السلاجقة. توفي في همدان عام (٥٢٥هـ). للمزيد ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٩: ١٦٨-١٦٩.

(٥٨) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ٢٢٢.

(٥٩) غياث الدين أبو الفتح مسعود ابن محمد بن ملك شاه. ولد عام (٥٠٢هـ). وهو آخر حكام السلاجقة على بغداد، إذ حكم ما بين عامي (٥٢٦-٥٤٧هـ). توفي في همدان عام (٥٤٧هـ). للمزيد ينظر: علي بن أنجب (ابن الساعي) (ت ٦٧٤هـ)، نساء الخلفاء المسمى (جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء)، تحقيق: مصطفى جواد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٣٢.

- (٦٠) يوسف بن قزغلي (سبط ابن الجوزي) (ت ٦٥٤هـ)، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، ط١، حيدر آباد (الهند)، ١٩٥١، ٨: ٢١٢؛ الكتبي، المصدر السابق، ١٢: ٤٥٣.
- (٦١) ابن العمراني، المصدر السابق، ص ١٩٨.
- (٦٢) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ١٢٦؛ الرواندي، المصدر السابق، ص ١٧٧.
- (٦٣) البنداري، المصدر السابق، ص ١٢٥.
- (٦٤) محمد بن علي الخازن الرازي، وهو من أكابر أعيان مدينة الري، تسنم منصب الوزارة عام (٥٣٣هـ)، وكان عادلاً كريماً. ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ١٠: ٧٨؛ الرواندي، المصدر السابق، ص ٣٣٤؛ البنداري، المصدر السابق، ص ١٧٢.
- (٦٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١١: ٦٤.
- (٦٦) البنداري، المصدر السابق، ص ١٤٠.
- (٦٧) إدريس، المصدر السابق، ص ٨٦.
- (٦٨) حلمي، المصدر السابق، ص ٢١٠.
- (٦٩) حسنين، المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠.
- (٧٠) رشيد عبد الله الجميلي، إمارة الموصل في العصر السلجوقي، بغداد، ١٩٨٠، ص ٦٦.
- (٧١) داود بن الأمير ميكائيل بن سلجوق بن دقاق. ولد عام (٣٨٠هـ). وهو والد السلطان ألب أرسلان، وأخو طغرل بك، وهما أول ملوك السلاجقة. توفي في سرخس عام (٤٥٢هـ). للمزيد ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ١٨: ١٠٦-١٠٧.
- (٧٢) العماد الحنبلي، المصدر السابق، ٣: ٣٧٣.
- (٧٣) قاسم الدولة سيف الدين أبو سعيد المعروف بأق سُنُقُرُ البرسقي الملقب قيم الدولة السلجوقية، ويعرف بالحاجب. وهو صاحب حلب وديار بكر والجزيرة، وكان أتابك الموصل بين عامي (٤٩١-٥٠٧)، و(٥١٨-٥١٩هـ). وكان من أحسن الملوك سيرة وأجودهم سريرة. قُتل في الموصل عام (٥٢٠هـ). ينظر: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة الجمال، بيروت، ١٩٧٩، ٣: ٥٠٠؛ العماد الحنبلي، المصدر السابق، ٣: ٥٠٠.
- (٧٤) العماد الحنبلي، المصدر السابق، ٣: ٣٧٣.
- (٧٥) شرف الدين أنو شروان بن خالد الكاشاني. ولد في الري عام (٤٥٩هـ). شغل منصب وزير الدولة السلجوقية والدولة العباسية، إذ تولى منصب الوزارة السلجوقية بين عامي (٥٢٠-٥٢١هـ)، وتولى منصب الوزارة العباسية (٥٢٦-٥٢٨هـ)، ثم تولى منصب الوزارة السلجوقية مرة أخرى بين عامي (٥٢٩-٥٣٠هـ). توفي عام (٥٣٢هـ). للمزيد ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ٢٠: ١٥-١٦.
- (٧٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٥٤٩-٥٥٠.
- (٧٧) أحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٥٩٤.

- (٧٨) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ٥: ١٣٤-١٣٥؛ العماد الحنبلي، المصدر السابق، ٣: ٣١٩.
- (٧٩) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ٥: ١٣٤؛ التتوخي، المصدر السابق، ص ٦١.
- (٨٠) ابن الأثير، التاريخ الباهر، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٨١) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ٢٧٧.
- (٨٢) مؤيد الملك أبو بكر عبيد الله بن نظام الملك الطوسي. ولد عام (٤٤٢هـ). كان وزيراً للسلطان السلجوقي بركياروق بين عامي (٤٨٦-٤٨٧هـ)، وبعد ذلك وزيراً للأمير السلجوقي والمنافس محمد الأول بن عامي (٤٩٢-٤٩٤هـ)، وكان الأكثر نشاطاً وموهبة بين أبناء نظام الملك، وكان قريباً منه. توفي عام (٤٩٥هـ). للمزيد ينظر: البنداري، المصدر السابق، ص ٧٨؛ الحسيني، المصدر السابق، ص ٧٦.
- (٨٣) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٩: ١٢٩؛ ابن تغري بردي، المصدر السابق، ٥: ١٦٢.
- (٨٤) حسنين، المصدر السابق، ص ١٣٩.
- (٨٥) البنداري، المصدر السابق، ص ٥٨.
- (٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٨.
- (٨٧) علي بن محمد بن الكازوني (ت ٦٩٧هـ)، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحقيق: مصطفى جواد وسالم الآلوسي، بغداد، ١٩٧٠، ص ٢٠٧؛ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دول الإسلام، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الهند)، ١٣٦٥هـ، ١: ١٩٤.
- (٨٨) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ١٥٦.
- (٨٩) فخر الدولة مؤيد الدين أبو نصر محمد بن جهير الثعلبي. ولد في الموصل عام (٣٩٨هـ). ولي الوزارة ببغداد للقائم العباسي عام (٤٥٤هـ)، واستمر فيها إلى أن ولي المقتدي، فأقره مدة عامين ثم عزله، فخرج إلى ديار بكر عام (٤٧٦هـ) واستعان بالسلطان ملك شاه فأعانه، فافتتح ميافارقين عام (٤٧٩هـ) واستولى على أموال أصحابها، وملك مدينة آمد، وعظم شأنه فكانت له إمارة تلك الأطراف. ثم ولاه ملك شاه على ديار ربيعة عام (٤٨٢هـ)، فامتلك نصيبين والموصل وسنجار والرحبة والخابور. توفي في الموصل عام (٤٨٣هـ). للمزيد ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ١٩: ١٧٥-١٧٦.
- (٩٠) البنداري، المصدر السابق، ص ٥٥؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ١٠٩.
- (٩١) ابن الأثير، التاريخ الباهر، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٩٢) الرواندي، المصدر السابق، ص ٢٠٨؛ ابن العبري، المصدر السابق، ص ٣٣٥.
- (٩٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٢٠٥؛ ابن الأثير، التاريخ الباهر، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٩٤) أحمد بن جغري بك، الملقب بـ (عماد الدين قاورد بك). وهو أميراً سلجوقياً، قاد تمرداً فاشلاً ضد السلطان ملك شاه في محاولة للحصول على العرش السلجوقي. ويُعدّ مؤسس السلالة القاوردية في كرمان ومكران (جنوب فارس) بين عامي (٤٣٣-٥٨٣هـ). قُتل عام (٤٦٥هـ). للمزيد ينظر: علي محمد الصلابي، دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، ط ١، مؤسسة أقرأ، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٨٣.

- (٩٥) الحسيني، المصدر السابق، ص ٨٩.
- (٩٦) اليزدي، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٩٧) الحسيني، المصدر السابق، ص ٨٩.
- (٩٨) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ١٨٢؛ البنداري، المصدر السابق، ص ١٩.
- (٩٩) الشريف، المصدر السابق، ص ٥٨٢-٥٨٣.
- (١٠٠) البنداري، المصدر السابق، ص ٦٠.
- (١٠١) أبو المحاسن عبد الجليل بن محمد الدهستاني. وهو وزير السلطان بركياروق، وكان كريماً واسع الصدر كثير العمارة حسن المعاملة مع التجار. قتل في أصبهان على يد الباطنية عام (٤٩٥هـ)، للمزيد ينظر: ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٩: ١٣٢؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٣٣٥-٣٣٦.
- (١٠٢) أبو الحسن صدقة بن منصور بن دبب المزيدي الأسدي. كان أمير بادية العراق، وتولى إمارة بني مزيد بعد وفاة أبيه عام (٤٧٩هـ)، فبنى مدينة الحلة، وأسكن بها أهله وعساكره عام (٤٩٥هـ)، وكان حازماً طامحاً إلى التغلب والسيادة، موصوفاً بمكارم الأخلاق. ثارت في أيامه الفتن بين أبناء ملك شاه السلجوقي، فاحتل صدقة الكوفة واستولى على هيت وواسط ثم البصرة. وانتظم له ملك بادية العراق، إلى أن زحف عليه السلطان محمد بن بركياروق، فنشبت بينهما حرب طاحنة، انتهت بمقتله عند النعمانية عام (٥٠١هـ). للمزيد ينظر: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢، ٣: ٢٠٣.
- (١٠٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٣٠٨.
- (١٠٤) البنداري، المصدر السابق، ص ٦٠.
- (١٠٥) الكتبي، المصدر السابق، ١٢: ١٩٨.
- (١٠٦) البنداري، المصدر السابق، ص ٦٤-٦٥.
- (١٠٧) أبو القاسم ناصر بن علي الدركيني. ولد في قرية دركزين في همذان. وهو وزير السلطان محمود بن محمد السلجوقي، ثم وزير أخيه طغرل.
- (١٠٨) البنداري، المصدر السابق، ص ١٤٣.
- (١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٣.
- (١١٠) خطير الملك أبو منصور محمد بن حسين المبيضي، وزير السلطان محمد في المرة الأولى بين عامي (٤٩٤-٤٩٥هـ) وفي المرة الثانية بين عامي (٥٠٤-٥١١هـ)، ووزير السلطان بركياروق بين عامي (٤٩٥-٤٩٨هـ). للمزيد ينظر: الراوندي، المصدر السابق، ص ٢٣٤؛ البنداري، المصدر السابق، ص ١٠٠؛ إقبال، المصدر السابق، ص ٢٢١-٢٢٢.
- (١١١) البنداري، المصدر السابق، ص ٤٥.
- (١١٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١١: ٦٤.
- (١١٣) المصدر نفسه، ١١: ٧١.

- (١١٤) أبو القاسم علي بن القاسم الأنسبادي، وزير السلطان محمود في عام (٥١٨هـ)، ونال الوزارة الثانية في زمن السلطان طغرل بك السلجوقي عام (٥٢٦هـ). ينظر: أمين، المصدر السابق، ص ٣٣٠.
- (١١٥) ابن تغري بردي، المصدر السابق، ٨: ١٦٩.
- (١١٦) عز الدولة أبي كالجار هزارسب بن بكير بن عياض. توفي في أصبهان وهو عائد من عند السلطان ألب أرسلان إلى خوزستان عام (٤٦٢هـ). للمزيد ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ٨: ٣٨٥.
- (١١٧) ابن الجوزي، المنتظم، المصدر السابق، ٨: ١٦٩.
- (١١٨) الروندي، المصدر السابق، ص ٣٣٣.
- (١١٩) البنداري، المصدر السابق، ص ٦٠.
- (١٢٠) ابن كثير، المصدر السابق، ١٢: ١٦٠.
- (١٢١) حسنين، المصدر السابق، ص ٧٠.
- (١٢٢) نسبة إلى صاحب الحصن، واسمه فضلون، سكن بلاد فارس، وبدأ العصيان للسلطان السلجوقي، وأخيرًا أرسل نظام الملك إليه هزارسب، فأُسّر فضلون وسار إلى نظام الملك. ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٧١-٧٢؛ الحسيني، المصدر السابق، ص ٤٢-٤٣.
- (١٢٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٧١-٧٢.
- (١٢٤) البنداري، المصدر السابق، ص ٦٤.
- (١٢٥) شهاب الدولة قُتْلُمُش بن إسرائيل بن سلجوق بن دقاق، وهو ابن عم طغرل بك. لعب دورًا محوريًا في فتوحات دولة السلاجقة، وكانت له قلاع بعراق العجم، وقد طعن في سلطنة ألب أرسلان ودعم التمرد ضده. قُتل عام (٤٥٦هـ). ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، المصدر السابق، ١٨: ١١٢.
- (١٢٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٣٦.
- (١٢٧) أبو المحاسن سعد بن محمد الآبي، نسبة إلى قرية آبه إحدى قرى أصبهان، كان يعمل في أول أمره مع الوزير تاج الملك، ثم ولى ديوان الاستفتاء في وزارة مؤيد الملك بن نظام الملك، وولى الوزارة أثر ذلك للسلطان محمد بن ملك شاه. للمزيد ينظر: ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧، ١: ٥٠؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المصدر السابق، ١٠: ٤٣٧.
- (١٢٨) البنداري، المصدر السابق، ص ٨٨؛ الحسيني، المصدر السابق، ص ٨٣.
- (١٢٩) البنداري، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (١٣٠) محمد حلمي محمد، المصدر السابق، ص ١٨٠.
- (١٣١) وهو مركز تجمّع الباطنية الرئيس في فارس، وقد حاربهم جميع الملوك على درجات متفاوتة من النجاح، ولقد تمكن السلطان محمد السلجوقي عام (٥٠٠هـ) من احتلال قلعة شاه ذر، واستأصل الباطنية منها، وهي من أضخم قلاع البائية وأقواها وأمنعها، وكان الباطنية فيها برئاسة ابن عطاش يؤذون المسلمين إيذاءً شديدًا، فتمكن السلطان محمد من فتحها وأرسل خطابًا إلى وزير الخليفة يبشّره بذلك، ويذكر له كيف تم الفتح، وكيف أسّر ابن عطاش وُصِّلب فيما بعد. للمزيد ينظر: سبط ابن الجوزي، المصدر السابق، ٨: ١٩-٢٠؛ زكريا بن محمد بن

- محمود القزويني (ت ٦٨١هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٠١-٣٠٢؛ ابن الوردي، المصدر السابق، ١٢: ١٢.
- (١٣٢) ابن القلانسي، المصدر السابق ص ١٥١؛ الحسيني، المصدر السابق، ص ٨١.
- (١٣٣) الحسيني، المصدر السابق، ص ٦٧.
- (١٣٤) الشريف، المصدر السابق، ص ٥٨٢-٥٨٣.
- (١٣٥) أمين، المصدر السابق، ص ٢٠٦.
- (١٣٦) إقبال، المصدر السابق، ص ٣٩.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١. أحمد بن عبد الوهّاب بن محمد النويري (ت ٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في معرفة الأدب، تحقيق: مجموعة من المؤرخين، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة: ٢٠٠٢.
٢. أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تاريخ بغداد أو مدينة السلام، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣١.
٣. أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨.
٤. إسماعيل بن علي الأيوبي (ت ٧٣٢هـ)، المختصر في أخبار البشر، المكتبة الحسينية، القاهرة، (د.ت).
٥. إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٢.
٦. حمزة بن أسد بن علي (ابن القلانسي) (ت ٥٥٥هـ)، تاريخ أبي يعلى حمزة القلانسي المعروف بـ(ذيل تاريخ دمشق)، بيروت، ١٩٠٨.
٧. زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت ٦٨١هـ)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت، ١٩٦٠.
٨. عبد الحي بن أحمد بن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتب التجاري، بيروت، (د.ت).
٩. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء، دار الفكر، بغداد، ١٩٧٤.
١٠. عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المصباح المضيء في خلافة المستضيء، تحقيق: ناجية عبد الله إبراهيم، مطبعة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٦.

١١. عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ط١، مطبعة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الهند)، ١٣٥٨هـ.
١٢. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، مؤسسة الجمال، بيروت، ١٩٧٩.
١٣. عبد الرحمن سنبط قنيتو الأربلي (ت ٧١٧هـ)، خلاصة الذهب المسبوك، تصحيح: مكي السيد جاسم، مكتبة المثنى، بغداد، (د.ت).
١٤. علي بن أنجب (ابن الساعي) (ت ٦٧٤هـ)، نساء الخلفاء المسمى (جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء)، تحقيق: مصطفى جواد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٣.
١٥. علي بن أنجب بن عثمان بن الساعي (ت ٦٧٤هـ)، مختصر أخبار الخلفاء، ط١، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٣٠٩هـ.
١٦. علي بن محمد بن الكازروني (ت ٦٩٧هـ)، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحقيق: مصطفى جواد وسالم الألوسي، بغداد، ١٩٧٠.
١٧. علي بن محمد بن الكازروني (ت ٦٩٧هـ)، مختصر التاريخ من أول الزمان إلى منتهى دولة بني العباس، تحقيق: مصطفى جواد وسالم الألوسي، بغداد، ١٩٧٠.
١٨. علي بن محمد بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية، تحقيق: عبد القادر أحمد طليمان، القاهرة، ١٩٦٣.
١٩. علي بن محمد بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٦.
٢٠. عمر بن الوردي (ت ٤٧٩هـ)، تاريخ ابن الوردي، المطبعة الوهابية، القاهرة، ١٢٨٥هـ.
٢١. عمر بن حسن بن علي بن دحية (ت ٦٣٣هـ)، النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس، تصحيح وتعليق: عباس العزاوي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٤٦.
٢٢. غريغوريوس بن هارون الملطي (ابن العبري) (ت ٦٨٥هـ)، تاريخ مختصر الدول، تحقيق: أنطون صالحاني اليسوعي، ط٣، دار الشرق، بيروت، ١٩٩٢.
٢٣. الفتح بن علي بن محمد البنداري (ت ٥٩٧هـ)، تاريخ دولة آل سلجوق، ط٢، دار الأفق الجديدة، بيروت، ١٩٧٨.
٢٤. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣.

٢٥. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دول الإسلام، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (الهند)، ١٣٦٥هـ.
٢٦. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: كامل الخراط، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥.
٢٧. محمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٣هـ)، عيون التواريخ، تحقيق: فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧.
٢٨. محمد بن علي بن سليمان الراوندي (ت ٦٤٣هـ)، راحة الصدور وآية السرور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة: إبراهيم أمين الشواربي وآخرون، دار القلم، القاهرة، ١٩٦٠.
٢٩. محمد بن علي بن طباطبا (ابن الطقطقي) (ت ٧٠٩هـ)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، المطبعة الرحمانية، القاهرة، ١٩٢٧.
٣٠. محمد بن علي بن محمد بن العمراني (ت ٥٨٠هـ)، الأنباء في تاريخ الخلفاء، تحقيق: قاسم السامرائي، لايدن (هولندا)، ١٩٧٣.
٣١. محمد بن محمد بن عبد الله اليزدي (ت ٧٤٣هـ)، العرضة في الحكاية السلجوقية، ترجمة وتحقيق: محمد حسنين وحسين أمين، بغداد، ١٩٧٩.
٣٢. ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٥٧.
٣٣. يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٣.
٣٤. يوسف بن قزلي (سبط ابن الجوزي) (ت ٦٥٤هـ)، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، ط١، حيدر آباد (الهند)، ١٩٥١.

ثانيًا: المراجع:

١. أحمد إبراهيم الشريف، العالم الإسلامي في العصر العباسي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٦.
٢. أحمد كمال الدين حلمي، السلاجقة في التاريخ والحضارة، ط١، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥.
٣. حسين أمين، تاريخ العراق في العصر السلجوقي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٦.

٤. خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢.
٥. رشيد عبد الله الجميلي، إمارة الموصل في العصر السلجوقي، بغداد، ١٩٨٠.
٦. س. د. جوتيان، دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية، تعريب وتحقيق: عطية القوصي، ط ١، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٠.
٧. عباس إقبال (ت ١٣٧٤هـ)، الوزارة في عهد السلاجقة، ترجمة وتعليق: أحمد كمال الدين حلمي، الكويت، ١٩٨٠.
٨. عبد النعيم محمد حسنين، دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.
٩. علي بن ناصر بن علي الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، لاهور (باكستان)، ١٩٣٣.
١٠. علي محمد الصلابي، دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، ط ١، مؤسسة أقرأ، القاهرة، ٢٠٠٦.
١١. محمد التتوخي، حول الأدب في العصر السلجوقي، ط ١، بنغازي (ليبيا)، ١٩٧٤.
١٢. محمد حلمي محمد، الخلافة والدولة في العصر العباسي، ط ١، مكتبة النهضة، القاهرة، ١٩٥٩.
١٣. محمد صالح داود القزاز، الحياة السياسية في العراق في العصر العباسي الأخير، مطبعة القضاء، النجف، ١٩٧١.
١٤. محمد محمود إدريس، رسوم السلاجقة ونظمهم الاجتماعية، ط ١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٣.
١٥. ياسين بن خير الله الخطيب العمري (ت ١٢٣٢هـ)، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٩٦٨.